مواهبُ الرّحمن على غايةِ البيانِ

تأليف

محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان المعروف بالمتولي

(ت ١٣١٣ هـ)

تحقيق

أ . م . د ليث قهير عبد الله

م . د أحمد عبد الله حمود

ملخص البحث ...

هذا البحث عبارة عن إحياء تراث عربي قديم يتمثل في تحقيق كتاب (مواهب الرحمن على غاية البيان) لمحمد المتولي وقد اختص بطرق قراءة قوله تعالى ((آلآن)) موضعي يونس ، والكتاب مؤلف من فقرتين : أولاهما منظومة الأفراني والأخرى شرح المتولي لها ، وقد ذكر الناظم والشارح كلاهما أن هذه اللفظة فيها من المشكل والعسير مما صعب حله على كثير من المتقدمين والمتأخرين ، فبيان فائدة هذا البحث تتمثل في تبيان طرق قراءة ((آلآن)) عند القراء كاملة مفردة وموصولة ومركبة بما قبلها وما بعدها واختلافهم فيها وما يجوز أن تقرأ به وما لا يجوز .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين ، وبعد :

فهذا البحث تحقيق لكتاب (مواهب الرحمن على غاية البيان) وهو مختص بطرق قراءة (آلآن) موضعي يونس ، وقد تألف من فقرتين : أولاهما منظومة الإفراني[١] والأخرى شرح المتولي[٢] لها ، وقد ذكر للكتاب عنوانان : أحدهما شرح الوفراني في حل مشكلات آلآن موضعي يونس وهو في صفحة العنوان، والآخر مواهب الرحمن على غاية البيان ، وهو ما صرح به الشارح في آخر الكتاب ، والأصح هو الأخير لما فيه من تصريح ، وأن العنوان الأول يحتاج إلى تأويل حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه تقديره شرح منظومة الوفراني وليس على أن الوفراني هو الشارح ، ولعل ذلك من تصرف النساخ ، أو أنه اشتهر بذلك[٣] .

وسبب التأليف هو حل مشكلة كلمتي آلآن في سورة يونس ، إذ لم يتوصل أحد إلى القول الفصل فيها ، فقد وردت قراءات زائدة ، وأغفلت أخرى ، فبهذا التأليف ثمن الفائدة ، وتبين بطلان ما يقرأ به آلآن من الأوجه الزائدة [٤].

ويمكن القول إن السبب في هذه المشكلة هو ما وقع في هذه اللفظة من عارض وتغيير ، فأصل اللفظة (آن) بهمزة مفتوحة ممدودة وبعدها نون مفتوحة ، وهي اسم مبني علم على الزمان الحاضر ، وإشارة إلى وقت أنت فيه ، ثم دخلت عليه (أل) التي للتعريف ، ثم دخلت عليه همزة الاستفهام ، فاجتمع فيها همزتان مفتوحتان متصلتان : الأولى همزة الاستفهام ، والأخرى همزة الوصل [٥] ، وقد أجمع القراء على استيفاء الهمزتين والنطق بهما معا وعدم حذف إحداهما ، ولكن لما كانت مشقة في النطق بهما ذهب قسم إلى تغيير الهمزة الثانية ولكن باختلاف في ذلك التغيير

---

[١]- هو محمد بن محمد الإفراني المغربي السوسي ، نسبة لقرية في أقصى المغرب ، عالم جليل في علم القراءات ، توفي سنة ١٠٨١ هـ . ينظر : القراء والقراءات بالمغرب :١٠٩ ، شجرة النور : ٣٢١ ، تراجم المؤلفين التونسيين : ٥ / ٥٢ .

[٢]- هو محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان المعروف بالمتولي ، ولد سنة ١٢٤٨ هـ وتوفي سنة ١٣١٣ هـ ، عالم جليل أيضا ذو سمات ظاهرة تمثلت في قوة الحافظة وسعة الإطلاع والقدرة الفائقة على الإقراء والتأليف . ينظر : هدية العارفين : ٢ /١٤٩ ، الأعلام : ٦ /١٢٣ ، معجم المؤلفين : ٨ / ٦٥ ، وهناك باحث درس المتولي دراسة وافية في كتابه (المتولي وجهوده في القراءات) .

[٣]- ينظر المتولي وجهوده في القراءات : ١٨٦ .

[٤]- أشار إلى ذلك المؤلف في بداية كتابه .

[٥]- ينظر : الكتاب : ١ /٢٣ ، المقتضب : ٢ / ٤٥ .

، فمنهم من غيرها بإبدالها ألفا مع المد المشبع نظرا لالتقاء الساكنين ، ومنهم من سهلها بين الهمزة والألف ، وذهب قسم آخر إلى تحقيق الهمزة ، ولكل من المذهبين حجته ، فالحجة لمن حقق أنه أتى بالكلام على أصل ما وجب له ووفاه حقه ، والحجة لمن خفف أنه نقل حركة الهمزة إلى اللام الساكنة فحركها بحركتها ، وأسقطها كما قرأ (قدْ أفلح المؤمنون) [٦] قدَ افلَح بفتح الدال وتخفيف الهمزة [٧] .

أما النسخة المعتمدة في التحقيق فتم الحصول عليها من مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الجامعية قسم المخطوطات ، ضمن مجموع أوله هذه النسخة ، تحت الرقم ٥١١ وهي النسخة الوحيدة – وقد كتبت في زمن المؤلف – إذ لم نحصل على سواها مع ما بذلناه من جهد كبير في ذلك ، غير أننا وجدنا المنظومة كاملة في كتاب غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي (١١١٨ هـ) فاعتمدت نسخة في مقابلة المنظومة .

---

[٦]– سورة المؤمنون : ١ .

[٧]– ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٤٦٧ – ٤٦٨ ، الحجة في القراءات السبع : ٦٧ ، المهذب : ١٢ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي منَّ على أهل اختصاصه بفهم غوامض العلوم ، وأرشدهم لإدراك حقائق المشكلات بالمنطوق والمفهوم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ذي السيادة التامة والرسالة العامة ، وآله وأصحابه والتابعين ، ومن تلاهم بإحسانٍ إلى يوم الدين ، وبعد :

فهذا شرح لطيف لمنظومة الشيخ المحقق الثقة محمد شمس الدين الوفراني المغربي – رحمه الله – التي نظمها فيما يتعلق بـ (آلآن) موضعي يونس [٨]، وهي منظومة غريبة المثال ، كثيرة النوال ، استودعها من الفرائد ما تقرُّ به أعين الطلاب ، وما يوقف على صحيح الرواية [٩] بطريق الدراية من غير ما توهم واكتئاب ، جعل الله تعالى جزاه الجنة ، ووالى عليه إحسانه ومنّة ، بمنِّه وكرمه ، آمين .

يقـــول راجـــي العفـــوِ والغفـــرانِ مـــنْ ربِّـــهِ مُحمّـــدُ الأفرانـــي[١٠]

الراجي هو المؤمل ، والعفوُ والغفران الصفحُ والتجاوز، وعطفُ الغفران على العفو عطفُ تفسير، والربُّ السيد ، يعني يقول : المؤمل للصفح والتجاوز من سيده ، أي عن جميع ذنوبه بقرينة الحذف ، ومحمدٌ بدلٌ من راجي أو عطفُ بيان ، الوفراني نسبة لقرية بأقصى المغرب بالقرب من مدينة فاس على مراحل [٢ / ظ] ، أخذ عن سيدي عبد الرحمن بن القاضي الفاسي [١١] ، ثم رحل إلى مصر، وأخذ عن شيخ الإسلام الشيخ سلطان المزَّاحي الشافعي [١٢] ، وتصدر للإقراء بعده ، كان من الثقات أهل الضبط والإتقان ، نصوحا

٨- الموضع الأول : قوله تعالى : ((أثم إذا ما وقع آمنتم به آلآن وقد كنتم به تستعجلون)) يونس : ٥١ ، والموضع الآخر : قوله تعالى : ((قال آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل وأنا من المسلمين آلآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين)) يونس : ٩٠.

٩- المقصود بها أنه اعتمد الرواية الصحيحة المتواترة ، واستبعد الرواية الضعيفة .

١٠- في الأصل : الوقران ، ولم أعثر في معجم البلدان على قرية بهذا الاسم أو إفران بحسب ما ذكره الشارح من أنها قرية في أقصى المغرب بالقرب من فاس ، بل الذي ذكره الحموي أن إفران قرية من قرى نخشب : ١ / ٢٢٧ ، وهي ليست من فاس بقريب : ٥ / ٥٥ .

١١- هو عبد الرحمن بن أبي القاسم بن القاضي المكناسي الأصل الفاسي المالكي ، فقيه ، كان مرجع المغرب في أحكام القراءات ، له تقاييد في طبقات الصوتية ، والفجر الساطع في شرح الدرر اللوامع ، توفي بـ (فاس) . ينظر : اليواقيت الثمينة : ١٩٣ ، صفوة من انتشر : ١٦٤ ، الأعلام : ٤ / ٩٧ – ٩٨ .

١٢- هو سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل المزَّاحي المصري الشافعي ، فاضل ، كان شيخ الإقراء بالقاهرة ، نسبته إلى منية مزَّاح (من الدهلقية بمصر) تعلم ونشأ بالقاهرة ، من كتبه ((حاشية على شرح المنهج)) للقاضي

في التعليم ، دائم العزلة ، عارفا بالعلوم ، توفي – رحمه الله – سنة إحدى وثمانين وألف ، ودفن بالمجاورين من الأثلة [١٣] .

الحـــمَدُ للهِ عـــلى مـــا يَسَّـــرا مـــن فهـمِ آلآن بيـونسٍ جـرى[١٤]

وصَلواتـــــهُ علـــــى النبّـــــيِّ والآلِ والأصْحـــــابِ والـــــولي

قوله : الحمد لله ... الخ الكتاب مقول القول ، محله نصب على المفعولية ، والحمد هو الثناء بالكلام ، قال السوسي [١٥] : سواء كان متعلقا بإحسان أو كمال ، والشكر هو الثناء مطلقا في مقابلة إحسان ، فالحمد أخص من حيث المورد ، أعم من حيث المتعلق ، والشكر أعم من حيث المورد ، وأخص من حيث المتعلق ، فبينهما العموم والخصوص الوجهي ، والواجب من الحمد ما كان في مقابلة نعمه ، وقد جعل المصنف حمده في مقابلة تيسير فهم ما أشكل على جميع القراء في هذه المسألة ؛ ليثاب عليه ثواب الواجب ، وقوله : وصلاته ... الخ صلاة الله على نبيه زيادة تكرمة وإنعام ، وعطف على النبي صلى الله عليه وسلم آله وأصحابه وكل ولي يشملهم الصلاة تبعا له – صلى الله عليه وسلم – [٣ / و] .

ثـــمَّ الرِّضـــا عـــن شـــيخِنا الإمـــامِ ســـلطانَ نجـــلِ أحمـــدَ الهـــُمام[١٦]

هذا دعاء بالرضا وهو يستلزم المغفرة وزيادة عن الشيخ الإمام الحجة الثقة ، شيخ الإسلام سلطان بن أحمد بن سلامة المزَّاحي الشافعي ، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالجامع الأزهر، كان عالماً ولياً متقشفاً ناسكاً عابداً ، أخبرنا المؤلف [١٧] أن الحامل له على الرحلة من أرض المغرب إلى ديار مصر أنه رأى نفسه مناما يقرأ عليه حتى وصل إلى ثلث القرآن ، وذلك من طريق الطيبة ، وأنه لم يأت إلا ليأخذها عنه ، وكانت رؤيا حق ، فقد قرأ عليه ختمة من طريقها وبعضا من القرآن بزيادة الأربعة ، وكان – رحمه الله – يرى له فضلاً كبيراً في هذا العلم على غيره من العلماء المعاصرين ، ويوم مات قال مات عالم الأزهر ومتبعه .

زكريا ، فقه ، وشرح الشمائل ، ولد سنة ٩٨٥ هـ وتوفي سنة ١٠٧٥ هـ . ينظر : صفوة من انتشر : ١٤٤ ، خلاصة الأثر : ٢ / ٢١٠ ، خطط مبارك : ١٦ / ٨٣ .

١٣- ينظر : شجرة النور : ٣٢١ ، نزهة الأنظار : ٢ / ٣٦٠ ، القراء والقراءات في المغرب : ١٠٩ ، تراجم المؤلفين التونسيين : ٥ / ٥٢ ، والأثلة في معجم البلدان موضع قرب المدينة . ينظر : معجم البلدان : ١ / ٩١.

١٤- في الأصل : حرا .

١٥- السوسي هو الإفراني فكلا اللقبين له .

١٦- في الأصل : الإمام .

١٧- ويعني به صاحب المنظومة (الأفراني) .

هــذا وإنَّ المَــرءَ لــيسَ يشــرُفُ إلاَّ بمـــا يُتقِنِـــهُ ويعـــرفُ

هذا انتقال ودخول على المقصود مع حسن المخلص ، يشير إلى أن المرء يحصل له الشرف والرفعة بما يحسنه ويتقنه من العلوم .

قال الشاعر[١٨] :

..... فقـدرُ كـلِّ امـرءٍ مـا كـان يحسـنهُ

وقال آخر[١٩] :

وليسَ لجاهلٍ في النّاس قدرٌ وَلــوْ مُلــكُ العــراقِ لــهُ تأتــّى

وقد ورد من الأخبار في شرف العلم وشرف أهله ما فيه أكفى كفاية لكل عاقل وأدلُّ دلالة [٣ / ظ] على رغم أنف كل جاهل ، وليس الشرف والرفعة بكثرة المال ولبس الثياب الغوالي .

لاسيما حفظَ العويصِ الصَّعبِ سَــما العــُلا يُطلعــُهُ بالقــرب

يشير إلى أن العويص وهو الذي لا يدرك معناه إلا بصعوبة أبلغ في تحصيل الشرف والرفعة ، إذ لا يتميز الإنسان إلا بشيء لا يُشارَكُ فيه ، وقوله : سما العلا بالقصر للضرورة ، يطلعه بالقرب ، يعني أن حفظ العويص يرفع صاحبه إلى سما العلا مع قرب الزمن ، وذلك إذا صار عمدة في كشف المشكلات ، غرة لتقريب شوارد المعضلات .

مــنْ ذاكَ[٢٠] (آلانَ) بموضــعينِ عويصَــهُ قــرَّبهُ[٢١] بــالهينِ

١٨- الشطر من بيت لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، من بحر البسيط ، وهو من أبيات يمدح فيها العلم ويذم الجهل ، ومن ذلك قوله :

ما الفخر إلا لأهل العلم إنهم على الهدى لمن استهدى أدلاء

وقدر كل امرئ ما كان يحسنه والجاهلون لأهل العلم أعداء

١٩- البيت لأبي إسحاق الإلبيري من قصيدة يحث فيها ولده على طلب العلم ، ديوانه : ٢٧ ، وفيه وليس لجاهل في الناس معنى ، والبيت من بحر الوافر ، وأبو إسحاق هو إبراهيم بن مسعود بن سعد التجيبي ، شاعر أندلسي ، أصله من أهل حصن العقاب ، ولد سنة ٣٧٥ هـ وتوفي سنة ٤٦٠ هـ ، اشتهر بغرناطة وأنكر على ملكها كونه استوزر ابن نَغْزِلّة اليهودي ، نفي إلى إلبيرة وقال في ذلك شعرا فثارت صنهاجة على اليهودي وقتلوه ، معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢ م : ١ / ٨٦ .

٢٠- في الأصل : ذلك .

٢١- في الأصل : قريبة .

مُحَمّــدُ بـــنُ الجـــزري بنـــشرِهِ كــلُّ عــويصٍ ينجلــي بــذكرهِ[٢٢]

مِــنْ بعــدِ أنْ حــارت بــه العقــولُ وكــلَّ عَــنْ إدراكــهِ الفحــولُ [٢٣]

أي من العويص (آلآن) بيونس ، وإنما كان من العويص ؛ لأن علماء هذا الفن – قديما وحديثا – لم يأتوا فيها بشيءٍ يشفي العليل ، ويكشف نقاب إجمالها بالتفصيل ، حتى جاء حجة الحفاظ والمحدثين ، وعمدة القراء والمقرئين ، العلامة ابن الجزري [٢٤]، وصنف كتابه النشر[٢٥]، فحققها فيه أتم تحقيق لم يسبق إليه وأكرم تدقيق لا يعول إلا عليه ، قال في النشر بعد ذكر المسألة : ((فخذ هذه المسألة بجميع أوجهها و طرقها وتقديراتها وما يجوز وما يمتنع ، فلست تراه في غير ما ذكرت، ولي فيها إملاء قديم [٤ / و] لم أبلغ فيه هذا التحقيق ، ولغيري عليها كلام مفرد بها، فلا يعول على خلاف ما ذكرت هنا، والحق { أحق أنْ يُتبع } [٢٦]))[٢٧] انتهى كلامه .

لكن إنما كان في كلامه حكمها إذا لم تركب مع البدل الذي قبلها [٢٨] ، وإن المؤلف ذكر في هذا الكتاب جميع ما هو في النشر، وزاد على ذلك ما إذا ركبت مع البدل ، وما يجوز، وما يمتنع ، مع مراعاة التوجيه ، وذكر العلل المأخوذة من فحوى كلام صاحب النشر، وقد رأيت

٢٢- في الغيث : جاء هذا البيت متأخرا عن لاحقه ، ينظر : غيث النفع : المنظومة من : ٦٩٢ – ٦٩٥ .

٢٣- في الأصل : إضمار . في غيث النفع وقع تغاير في استعمال نهاية الشطرين : الفحول والعقول .

٢٤- هو شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري ، توفي سنة (٨٣٣ هـ) ينظر : غاية النهاية : ٢ / ٢٤٧ ، الضوء اللامع : ٩ / ٢٥٥ ، ذيل طبقات الحفاظ : ١ / ٣٧٦ .

٢٥- هو كتاب النشر في القراءات العشر .

٢٦- هو اقتباس من قوله تعالى : ((أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع)) ، يونس : ٣٥ .

٢٧ - النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٧٩ ، وفي النص حذف باختصار ، نحو حذف (لك) بعد قوله ما ذكرت ، ونحو حذف (أيضا) بعد قوله ولغيري عليها ، وآخر النص اقتباس من قوله تعالى : ((أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع)) يونس : ٣٥ .

٢٨- المقصود بها تركيبها مع آمنتم التي قبلها .

ما يوافق ذلك في خط الأستاذ بن عبد الحق السنباطي [٢٩] على هامش نسخة الطيبة [٣٠] ، فبهذا التأليف ثمن الفائدة ، وتبين بطلان ما يُقرأ به (آلآن) من الأوجه الزائدة .

بـلا بـهِ[٣١] إنْ جـاءَ فـي الإسـنادِ نفـــيٌ وإضمـــارٌ [٣٢] للاعـــتدادِ

يعني أن النفي في قوله بلا الواقع في النظم يرجع للاعتداد بالعارض ، كما أن الضمير في به الواقع في النظم أيضا يعود على الاعتداد بالعارض ، وقد اصطلح على ذلك لأجل الاختصار، إذ لو قال في موضع لأجل الاعتداد أو على عدم الاعتداد لأدى ذلك إلى التطويل ، وعدم سلوك مسلك الاختصار .

واعلـــمْ بـــأنَّ فيـــهِ همزتيـــنِ آلَ وآنَ الأصـــلُ دون مـــيَنِ

يعني أن لفظ (آلآن) مشتمل على همزتين، يلي كلا منهما ألف ، فصدق [٤ / ظ] عليهما تعريف مد البدل [٣٣] ، الذي لورش [٣٤] فيه ثلاثة أوجه [٣٥] ، إلا أن الهمزة الثانية تذهب من أجل مذهبه النقل [٣٦] ، ثم إن القراء يجوزون النظر إلى الهمز الأصلي ، ويجوزون النظر إلى الحالة العارضة ، فإذا نظروا إلى الهمز الأصلي قرؤوا لورش من طريق الأزرق

٢٩- هو أحمد بن عبد الحق السنباطي ، شارح الشاطبية ، مصري شافعي المذهب ، مقرئ كبير ، أخذ القراءات من جماعة من العلماء ، وهو وأبوه وجده كل واحد منهم يعرف بابن عبد الحق السنباطي . ينظر : الكواكب السائرة : ٣ / ١١٧ ، الأعلام : ١ / ٩٢ .

٣٠- المقصود بها : طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري : ١٢٤ ، وهي منظومة ، وهناك شرح عليها باسم : شرح طيبة النشر : ١٥١ .

٣١- في الأصل : هبة .

٣٢- في الأصل : واضمار .

٣٣- مد البدل في هذا الباب : هو أن يتقدم الهمز على حرف المد في الكلمة ، وأداؤه عبارة عن زيادة مط في حرف المد عن المد الطبيعي ، والقصر عبارة عن ترك تلك الزيادة وإبقاء المد الطبيعي على حاله . ينظر : الشاطبية : ١٦ – ١٧ ، نهاية القول المفيد : ١٨٩ ، النشر في القراءات العشر :١ / ٢٤٥ .

٣٤- هو عثمان بن سعيد بن عبد الله المصري يكنى بأبي سعيد ، و (ورش) لقبٌ لقب به لشدة بياضه ، توفي سنة (١٩٧ هـ) ينظر غاية النهاية : ١ / ٥٠٢ .

٣٥- ينظر : التبصرة : ٦٨ ، الكنز : ٢٨٠ .

٣٦- ينظر : النشر في القراءات العشر : ٢ / ٢٦٤ .

بثلاثة أوجه على قاعدة البدل[٣٧] ، وإنْ نظروا لصورته بعد النقل قرؤوا بالقصر[٣٨] له كبقية القراء ، ويقولون في النظر الأول على عدم الاعتداد بالعارض ، وفي النظر الثاني على الاعتداد بالعارض [٣٩] ، ((و المينُ الكذبُ)) [٤٠] .

واختلـــفَ القـــرَّاءُ فـــي إبـــدالِ همـــزةِ وصـــلهِ بـــلا إشكـــالِ

إنْ قيـــلَ بـــاللزومِ فهـــوَ ملحـــقُ[٤١] ببـــابِ آمـــن إذاً فيصـــدقُ

ثلاثـــةٌ أو قيـــلَ بالـــجوازِ بـــهِ كـــ آلـــد [٤٢] بـــلا مجـــازِ

فـــي قصـــرهِ بـــلا كـــ (آنـــذرتهمُ) فـــي طـــولهِ توســـيطه محـــرمُ

فائـــدةُ اللـــزومِ والجـــوازِ[٤٣] قـــدْ تظهـرُ فـي الأخـرى علـى ذا[٤٤] يُعتَمـدْ

اختلف أهل الأداء عن ورش من طريق الأزرق في إبدال همزة الوصل ألفا، وتسهيلها، والوجهان صحيحان ثابتان عن كل قارئ ، ثم اختلفوا اختلافا ثانيا عنه في هذا الإبدال من (آلآن) فبعضهم رآه لازما [٤٥]، وبعضهم رآه جائزا [٤٦]، وعلى القول باللزوم فيلتحق بباب (

٣٧- روى المد في جميع هذا الباب : أبو عبد الله بن سفيان صاحب الهادي : ١ / ٣٤ ، وأبو محمد مكي صاحب التبصرة : ١ / ١٢٢، وأبو عبد الله بن شريح صاحب الكافي : ٢ / ٦٥ ، وأبو العباس المهدوي صاحب الهداية :١/ ٥٤ ، وأبو الطاهر بن خلف صاحب العنوان : ١ / ٧٨ .

٣٨- ذهب إلى القصر فيه أبو الحسن طاهر بن غلبون ، وردَّ في تذكرته على من روى المد وأخذ به ، وغلط أصحابه ، وبذلك قرأ الداني عليه : ١ / ٦٧ ، وذكره أيضا ابن بليمة في تلخيصه : ١٢٣، وهو اختيار الشاطبي بحسب ما نقله أبو شامة عن أبي الحسن السخاوي عنه ، قال أبو شامة : وما قاله ابن غلبون هو الحق ، ينظر : النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٦٥ .

٣٩- ينظر : النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٦٨ .

٤٠- لسان العرب : ١٣ / ٤٢٥ .

٤١- في الغيث : يلحق .

٤٢- في الغيث : كنت له .

٤٣ - في الغيث : فائدة الجواز و اللزوم .

٤٤- في الأصل : على ما يعتمد .

٤٥- منهم ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر وقالون ورويس والأصبهاني . ينظر : النشر : ١ / ٢٨٣ .

٤٦- ينظر : التيسير : ٣٢ ، الهادي : ١ / ٣٤ ، شرح الهداية : ١ / ٥٤ ، و ذهب إلى ذلك مكي وابن الفحام وابن الباذش ، قال الداني : وهو قول عامة المصريين عنه ، ينظر : النشر : ١ / ٢٨٣ .

آمن) [٤٧] ويجري فيه تطويل وتوسيط و قصر، وعلى القول بالجواز [٥ / و] فلا يخلو إما أن يعتد بالعارض أو لا ، فعلى الاعتداد بالعارض يلزم القصر، ويلتحق بباب (أألد) [٤٨]، وعلى عدم الاعتداد بلزوم البدل، ويلتحق بباب (آنذرتهم) [٤٩]، والذي تحصل من هذه التقديرات أن في الهمزة الأولى من همزتي (آلآن) ثلاثة أوجه : تطويل وتوسط وقصر، وهي مختلفة في التقدير، فالقصر والتطويل كلٌّ منهما على تقدير لزوم البدل وجوازه ، والتوسط على تقدير لزومه فقط [٥٠] فإن قلت ما فائدة هذه التقديرات مع أنها متداخلة ؟ قلت كما قال المؤلف نقلا عن النشر : إن فائدة ذلك تظهر في همزتها الثانية [٥١] كما ستعرفه في شرح الذي يليه [٥٢]، والضمير في قوله (به) كـ (أألد) يرجع للاعتداد ، والنفي في قوله (بلا) كـ (آنذرتهم) يرجع له أيضا ، وذلك على اصطلاحه السابق ، وقوله في قصره يرجع لقوله كـ (أألد) وقوله في طوله يرجع لقوله كـ (آنذرتهم) .

فـــإنْ تقصـــرْ آل باللـــزومِ فقصـرُكَ الثـاني مـنَ المعـلومِ

أو بجـــوازهِ بـــه فـــأولى [٥٣] قصـرُكَ للثـاني[٥٤] وقـاك[٥٥] المـولى

٤٧- سورة البقرة : ٢٨٥ ، والمقصود بـ آمن اجتماع همزتين إحداهما متحركة والأخرى ساكنة ، فإن الهمزة الثانية منهما تبدل حرف مد من جنس ما قبلها إبدالا لازما واجبا ويزيدون في تمكين حرف المد زيادة متوسطة على مقدار التحقيق . لجميع القراء ليس عنهم في ذلك اختلاف . ينظر : التيسير في القراءات السبع : ٣١ ، النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٩٦ .

٤٨- سورة هود : ٧٢ ، والمقصود به اجتماع همزتين في كلمة واحدة إحداهما للاستفهام ، ولكن بعد الهمزة حرف صحيح متحرك ، وهذا مما اتفق القراء على قراءته بالاستفهام ، والهمزة الثانية قد تسهل وقد تبدل ألفا والقياس فيها أن تكون بين بين . ينظر : النشر : ١ / ٢٨٤ ، التيسير في القراءات السبع : ٣٢ .

٤٩- سورة البقرة : ٦ ، والمقصود به اجتماع همزتين في كلمة واحدة إحداهما للاستفهام أيضا ، ولكن ما بعد الهمزة حرف صحيح ساكن ، وهذه الصيغة مما اتفق القراء على قراءته بالاستفهام أيضا حاله حال أأنتم ، أأسلمتم ، أأقررتم ، والهمزة الثانية قد تسهل وقد تبدل ألفا والقياس فيها أن تكون بين بين ينظر : النشر : ١ / ٢٨٢ ، التيسير في القراءات السبع : ٣٢ .

٤٣- ينظر : النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٧٨ ، بتصرف وإيجاز تام .

٥١- ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢٧٩ .

٥٢- يقصد الأبيات الآتية ، والفائدة المقصودة التي سيذكرها هي ما يترتب عليه في الهمزة الثانية من توجيهات.

٥٣- في الأصل : ما ولى .

٥٤- في الغيث : بالثاني .

مـــنْ أجـــلِ آنّ الطـــول والتوســـطا بـــــلاهما فامنـــــعهما تقســـــطا

مخافـــةَ التركيـــبِ حـــينَ لـــزما أو التصـــادم [٥٦] اعتـــدادا فاعلمـــا

اعلم أن الكلام على (آلآن) من أربعة أوجه : الأول : إفرادها ووصلها [٥ / ظ] الثاني : إفرادها والوقف عليها ، الثالث : تركيبها مع (آمنتم) ووصلها ، الرابع : تركيبها والوقف عليها ، وقد ذكرها على هذا الترتيب .

الكلام على **الوجه الأول** :

قد تقدم أن همزة (آلآن) الأولى يجوز لورش من طريق الأزرق فيها ثلاثة أوجه، وتقدم ما في تلك الأوجه من التقديرات، وقد ذكر في هذه الأبيات ما يأتي في الهمزة الثانية على قصر الأولى ، وسيأتي ما يأتي على توسطها ومدها ، فالقصر في الأولى ليس عليه في الثانية إلا القصر، ووجه ذلك أن قصر الأولى يقدر بتقديرين كما تقدم ، فإنْ جعلناه من باب لزوم الإبدال كان القصر في الثانية للقصر في الأولى ؛ لأن بابهما واحد وتوسطهما ومدها عليه تركيب ظاهر لا يجوز القراءة به ، وإن جعلناه من باب جوازه فيكون قصر الأولى ؛ لأجل [٥٧] الاعتداد بالعارض ، وقصر الثانية له أيضا ، ولا يجوز على هذا التقدير التوسط ولا المد ، أي في الثانية ؛ إذ لا يوجهان إلا بعدم الاعتداد ، والغرض أن قصر الأولى موجه بالاعتداد فيحصل تصادم في العلة ، فلا يجوزان لذلك، والضمير في (به) يعود على الاعتداد ، والنفي في (بلا) يرجع له أيضا على ما تقدم [٥٨].

فـــإنْ توســـطه لزومـــا فاقصـــرا آنَ بـــهِ فوســـطاً بـــلا حـــرى

فـالطول فـي التركيـبِ [٥٩] لا يجـوزُ تاركـــــهُ بأجـــــرهِ يـــــفوزُ

يعني أن التوسط في الهمزة الأولى يأتي عليه في الثانية توسط وقصر فقط ، ووجه ذلك أن التوسط في الأولى على تقدير لزوم الإبدال فقط كما تقدم ، ثم إن القصر في الثانية على الاعتداد بالعارض ، وإليه أشار بقوله : به ، والتوسط على عدم الاعتداد بالعارض، وإليه أشار بقوله : بلا ، أما المد فلا يجوز عليه ؛ لما يلزم على ذلك من التركيب ، أي تركيب توسيط

٥٥- في الأصل : وقال .

٥٦- في الأصل : اتصادم .

٥٧- في الأصل : لاجز .

٥٨- علة امتناع هذا الوجه صوتية ، إذ لا يصح الابتداء بالوسط والانتهاء بالطويل .

٥٩- في الغيث : للتركيب .

الأولى مع مد الثانية ، وقوله : تاركه بأجره يفوز، أي تارك هذا الوجه الممتنع [٦٠] يفوز بالأجر، تارك الحرام مثاب كما هو مقرر في الأصول ، والحاصل أن توسط الأولى عليه توسط وقصر في الثانية .

فـإنْ تطولـه[٦١] لزومـاً فاقصِـرا ... ثانيـهُ [٦٢] بـه فـلا الطـُّولُ سَـرى

بـأول علـى جـوازهِ بـلا ... لأنـَّه مصـادمٌ فـاحظـِلا

فـإنّ تطوّلـه جـوازاً وبـلا ... فوسـطنَ ثانيـه بـلا اعـتلا

فـلا تطـولْ بـاللزومِ يلزمُـكْ ... تركيـبُ توسـيطٍ بطـولٍ يَصْـحبُكْ

وإنْ تطـولْ بـالجوازِ وبـلا ... أو[٦٣] بـاللزومِ طـولُ ثانيـهِ تـلا

ولا تصـادمَ ولا تـركيبا ... بـذا [٦٤] فـإنْ سَهّلتـَهُ تقريبـا

أجـزْ ثلاثـةً بـآن بـان [٦٥] العـددُ ... تسعتـُها فـزايدٌ مفنـدُ

[٦ / ظ] هذا هو الوجه الثالث في الهمزة الأولى ، وهو المد ، وتخليص ما في النظم أن المد في الأولى يجري عليه في الثانية ثلاثة أوجه ، قصر وتوسط ومد الأول مد الأولى [٦٦] وقصر الثانية ، ووجه ذلك أن مد الأولى على تقدير لزوم البدل ، وقصر الثانية على الاعتداد بالعارض ، وإليه الإشارة بقوله : به ، ثم قال : ولا يجوز أنْ تمد الأولى مع قصر الثانية على تقدير الجواز في البدل وعدم الاعتداد بالعارض للتصادم بين الأولى وبين قصر الثانية ، إذ مد الأولى على عدم الاعتداد وقصر الثانية على الاعتداد .

قلت : إذا قدرنا قصر الثانية على عدم الاعتداد بالعارض أيضا انتفى التصادم ، وصح أنْ يكون قصر الثانية على تقدير الجواز أيضا ، ولا يتوهم التركيب ؛ لأنهما ليسا من باب واحد، الوجه الثاني في مد الأولى وتوسط الثانية ، ووجه ذلك أننا نمد الأولى على تقدير جواز البدل

٦٠- ينظر : النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٧٩ .

٦١- في الغيث : توسطه .

٦٢- في الأصل : ثانية .

٦٣- في الغيث : وباللزوم .

٦٤- في الأصل : في ذا .

٦٥- في الأصل : فكان .

٦٦- ينظر : النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٧٩ .

، وعدم الاعتداد وتوسيط الثانية على عدم الاعتداد أيضا ، ولا يجوز في الأولى تقدير لزوم على وجه التوسط ؛ لما يلزم عليه من التركيب .

الوجه الثالث ، أن نمد في الأولى والثانية ، ونقدر المد في الأولى على هذا بتقديرين : تقدير اللزوم وتقدير الجواز، ولا محظور في ذلك ؛ لأن وجه [٧ / و] الملزوم لا يلزم عليه تركيب ، إذ كل من الهمزتين ممدود ، ووجه الجواز لا يلزم عليه تصادم ؛ إذ مد الأولى على عدم الاعتداد ومد الثانية كذلك، وقد تمت أوجه الإبدال ستة ، مد الأولى ، وتثليث الثانية ، وتوسيط الأولى والثانية وقصرها وقصرهما معا ، وقد جمعها العلامة ابن الجزري فقال [٦٧] :

فمـــدّ وثلـــثْ ثانيـــاً ثـــمَّ وسِّطـــا بـــهِ وبقصرٍ ثـمَّ بالقصرِ مـعْ قصرِ

ثم ذكر حكم التسهيل ، وهو أن الهمزة الأولى ليس فيها إلا القصر، والثانية يجوز فيها ثلاثة أوجه، وقد يوجه قصرها بالاعتداد بالعارض، وتوسطها ومدها بعدم الاعتداد، كذا قالوا [٦٨]، قلت ولا مانع من كون القصر على عدم الاعتداد أيضا ، وقد كملت الأوجه فيها، وهذا آخر ما يتعلق بالوجه الأول من الوجوه التي تقدم التنبيه عليها ، وقد ذكر في هذه الأبيات (بلا) أربع مرات ، ونفيها يرجع للاعتداد به مرة، وضميره يرجع للاعتداد كما تقدم .

فـإنْ تقـفْ بـهِ يجـوزُ مـا امتنـعْ فتلـكَ يـبٌ عُـدَّها لِتتَّبَـعْ[٦٩]

يعني إذا وقفت عليها جازت الأوجه الممتنعة في حالة الوصل، وهي ثلاثة : مد [٧/ ظ] الثانية وتوسطها على قصر الأولى ، ومد الثانية على التوسط الأولى ، فتكمل أوجه البدل تسعة حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة ، وإنما جازت هذه الثلاثة وقفا ؛ لأن حكم البدل غير ملاحظ فيها ، وإنما الملاحظ المد لأجل الساكن العارض والقصر في كل عارض على عدم الاعتداد بالعارض ، والتوسط والمد فيه على الاعتداد بالعارض ، أي بالسكون الذي عرض

٦٧- المصدر نفسه : ١ / ٢٧٩ .

٦٨- هذا الوجه طريق أبي القاسم خلف بن خاقان ، وهو أيضا في التيسير ويخرج من الشاطبية ، ويظهر من تلخيص العبارات والوجيز ، وقصر الثانية على تقدير الاعتداد بالعارض فيها ، وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى ، وهو في جامع البيان ، ويخرج من الشاطبية ، ويحتمل من تلخيص ابن بليمة والوجيز ، وإذا قرئ بقصر الأولى جاز في الثانية القصر ليس إلا ؛ لأن قصر الأولى إما أن يكون على تقدير لزوم البدل ، فيكون على مذهب من لم ير المد بعد الهمز كطاهر بن غلبون ، فعدم جوازه من باب أولى ، وإما أن يكون على تقدير جواز البدل والاعتداد معه بالعارض كظاهر ما يخرج من الشاطبية ، فحينئذ يكون الاعتداد بالعارض في الثانية أولى وأحرى فيمتنع إذاً مع قصر الأولى مد الثانية وتوسطهما . النشر : ١ / ٢٧٩ .

٦٩- في الأصل : لتستمع .

لأجل الوقف عليه ، ثم مع التسهيل ثلاثة فتكمل الأوجه فيها بهذه اثني عشر وجها، وإليه الإشارة بقوله يب [٧٠] ؛ لأن الياء بعشرة والباء باثنين باصطلاح الجُمَّل ، وهذا تمام ما يتعلق بالحالة الثانية من الوجوه الأربعة التي تقدم التنبيه عليها ، وقوله : فإن تقف به ، أي بالاعتداد بالعارض ، وهو السكون لأجل الوقف .

قــدِ انتهــى كــلامُ شــمسِ الــدين إفرادهــا[٧١] قــدْ خــُصَّ بالتبيــينِ

لكــنْ إذا فهــِمتَ مــا تقدّمــا مــنَ التقــاديرِ فهمــتَ فاعلمــا

تركيــب آمنــتم بــ آلان تصــحّ فينجلــي مــا صــحَّ ممّــا لــمْ يصــح

أخبر رحمه الله أنه قد انتهى كلام العلامة شمس الدين محمد بن الجزري ، أي في كتابه النشر ؛ لأنه إنما ذكرها فيه مفردة [٨ / و] عن التركيب وصلا ووقفا ، وقد انتهى الكلام على ذلك ، ثم أخبر أنه من أدرك فهم ما تقدم من التقديرات والتعاليل ، وأحاط بذلك سهل عليه فهمها مركبة مع (آمنتم) التي قبلها وانكشف لك خطأ القول من صوابه وعذبِهِ من عذابه ، وتميز لك الصحيح الذي تجوز القراءة به ، ويعول عليه من الفاسد الذي لا يجوز روايته ولا يلتفت إليه [٧٢]، ولا يبعد أن يكون التحقيق فيها في هذا التأليف مما ادخر لبعض المتأخرين مما عسر على كثير من المتقدمين .

فــإنْ [٧٣] تُرَكــبْها بــ (آمنــتم) أتــى يَــجٌّ فلــيسَ مــا ســواهُ مــثبتا

أخبر أنه إن تركب (آلآن) مع (آمنتم) كان عدة الوجوه الصحيحة التي تجوز القراءة بها ثلاثة عشر وجها لم يثبت غيرها ، من ذلك ما هو على وجه الإبدال ، وهو ثمانية أوجه، وما هو على وجه التسهيل ، وهو خمسة أوجه، وستأتي مفصلة مبينة في محالها ، وأشار بالعدد المذكور بالياء والجيم [٧٤] على اصطلاح حساب الجُمَّل كما تقدم ، وقد استعمل ذلك كما استعمله ابن الهائم [٧٥]

٧٠- الياء والباء على حساب الجمل ، هو إعطاء عدد لكل حرف بحسب تسلسله أبجديا ، فللهمزة واحد ، والباء اثنان ، والجيم ثلاث ، فيكون يب مختصر اثني عشر .

٧١- في الأصل : أفرد ما .

٧٢- في كلامه رد على بعض الأوجه الفاسدة .

٧٣- في الغيث : بأن .

٧٤- يج مختصر للعدد ثلاثة عشر . ينظر الهامش الثامن والخمسون .

٧٥- هو محمد بن أحمد بن محمد بن عماد المصري ثم المقدسي الشافعي محب الدين ابن الهائم ، فاضل ، حفظ القرآن واشتغل في الفقه والعربية والقراءات ، ثم صنف وخرج لنفسه ولغيره في سماع الحديث كثيرا ، توفي في رمضان سنة

في كفايته [٧٦] [٨ / ظ] .

فـــإنْ تَقْصُـــرْها أتـــاكَ اثـــنان	قصـر[٧٧] علـى اللـزومِ بالبـيان
أو الجـــوازِ وبـــهِ فَسَـــهِّلا	مقصـــرا آن بـــه فيسهـــلا
أمـــا التوســـط مـــع الطـــول بـــلا	فـلا يجـوزان معـا عـن [٧٨] المـلا
إنْ قـــيلَ بـــاللزومِ فالتركيـــب أو	جـــوازه بـــه تصـــادما رووا [٧٩]
فـــــلا تطـــــول أولا جـــــوازا	بـلا تصـادم[٨٠] تاركـه[٨١] قـد فـازا
ولا تطـــــوله لزومـــــا ترتكـــــب	تـركيبهم فـإن تحـدْ عنـه تـُصِبْ
أمَّـــا الثلاثـــة علـــى هـــذين	فمنعهـا حـــتمٌ بغيـر[٨٢] مـين
توســـيطه كـــذا علـــى اللـــزوم	مـــع [٨٣] الثـــلاثة مـــن المـــذموم

لا يخفى أن في همزة (آمنتم) ثلاثة أوجه : قصر وتوسط ومد، وقد نبه في هذه الأبيات على أن قصر (آمنتم) يأتي عليه في (آلآن) وجهان لا غير : أحدهما : إبدال همزة الوصل ألفا وقصرها مع قصر الثانية ، ويقدر هذا بتقديرين : اللزوم والجواز مع الاعتداد بالعارض .

ثانيهما : تسهيل همزة الوصل وقصرها مع قصر الثانية ، وكل ذلك واضح لا خفاء فيه، ثم نبه على وجوه لا تجوز القراءة بها ، ولا يصح بها رواية ، فمنها توسط همزة (آلآن) الثانية ومدها على قصر الأولى ، قال : – رحمه الله تعالى – لما يلزم عليه من التركيب أو التصادم ، وذلك أنا قدمنا أن قصر الأولى إما على اللزوم [٩ / و] أو الجواز أو

---

٨٩٧ هـ . شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ٦ / ٣٥٥ ، معجم المؤلفين : ٩ / ١٣ .

[٧٦]– وهو كتاب كفاية الحفاظ ، قال عنه صاحب الكشف : ((الكفاية (كفاية الحفاظ) الفية لابن الهائم شرحها زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري المتوفى سنة ٩١٠ هـ ، سماه نهاية الهداية في تحرير الكفاية)) كشف الظنون : ٢ / ١٤٩٧ .

٧٧– في الأصل : قصرا .

٧٨– في الأصل : على .

٧٩– في الأصل : اوا .

٨٠- في الأصل : تصادم .

٨١– في الأصل : تارك .

٨٢– في الغيث : بدون .

٨٣– في الأصل : جمع .

الاعتداد ، فعلى التقدير الأول فالتركيب ظاهر، وعلى الثاني التصادم حاصل ، إذ توسط الثانية ومدها يقدران بعدم الاعتداد وقصر الأولى بالاعتداد ، قلت : ويلزم عليه التركيب أيضا ، وذلك مع همزة (آمنتم) المتقدمة ، إذ كل هذا المبحث مفرع على قصرها ، ومنها مد الأولى وقصر الثانية ؛ لأن المد إما أن يجعل من باب الجواز وعدم الاعتداد ، ومن باب اللزوم ، وعلى التقدير الأول التصادم في العلة ، قال: لأن علة مد الأولى عدم الاعتداد وعلة قصر الثانية الاعتداد ، وهذا معنى كلامه .

قلت : وفيه نظر، وتوضيحه أنا نقول : ما الذي يمنع من أن يقدر فيه قصر الثانية بعد الاعتداد أيضا ليحصل التوافق في العلة، وينتفي التصادم ؛ على أن باب الهمزة الأولى والثانية مختلف بالتقدير، فلا يُتوهمُ التركيب ، ومع ذلك همزة (آلآن) الثانية توافق همزة (آمنتم) في البدلية والقصر على ما قلنا ، فلا ينبغي أن يكون هذا الوجه ممنوعا ، والناس على القراءة به ، وعلى التقدير الثاني يلزم التركيب ، وهو واضح ، ومنها أن حكم القصر والتوسط والمد في الثانية على مد الأولى بهذين التقديرين معا المنع ، [٩ / ظ] إذ المبني على الممنوع ممنوع ، ومنها توسط الأولى على اللزوم مع قصر الثانية وتوسطها ومدها ؛ لأن كل ذلك تركيب لا تجوز القراءة به ، ولا تصح به رواية .

والحاصل أن في (آلآن) على قصر(آمنتم) وجهين صحيحين : قصر الأولى مع الإبدال ، وقصرها مع التسهيل مع قصر الثانية فيهما، هذا باعتبار كلامه وباعتبار قولنا السابق ، ففيها ثلاثة أوجه صحيحة : الوجهان المذكوران ومد الأولى مع قصر الثانية ، وفي كلامه ثلاثة ضمائر ونفيان ، وحكمها ما تقدم .

فـــإنْ توســـطها أتـــاكَ ســـتةُ ... قـــَصرُكَ آلَ فـــالجواز [٨٤] مثبـــتُ

بـــــهِ بقصـــر اثنـــان لـــيس إلّا ... لأنَّـــه بـــه ببـــابِ الأولـــى

ولا يجـــوزُ الطـــولُ والتّوســـيطُ ... بـــلا وقـــد قصـــرتَ [٨٥] يـــا نشـــيطُ

بـــــه بـــأولٍ فـــــذا ممتنـــــعُ ... لأنـــــّهُ تصـــــادمٌ لا يتّبـــــعُ

يعني إذا وسطنا (آمنتم) كان عليه في (آلآن) ستة أوجه : أحدها : قصر همزته الأولى وكذا الثانية ، ويوجه قصر الأولى بالجواز والاعتداد، كما أن قصر الثانية يقدر بالاعتداد أيضا، وهو صحيح ، وليس بجائز – أن توسط الثانية أو تمد على قصر الأولى – ؛ لأن هذين الوجهين يقدران بعدم الاعتداد ، وقد قدرنا قصر الأولى [١٠ / و] بالاعتداد ، فيحصل تصادم في العلة

٨٤- في الأصل : بالجواز .

٨٥- في الأصل : نصرت .

؛ فبطلا لذلك ، وفي كلامه ثلاثة ضمائر ونفي ، وهي على وزان ما تقدم .

توســـيطُ أولٍ لـــزوماً فاقصـــرا بـــه فوســطا بـــلا كمـــا [٨٦] جـــرى

ولا يجـــوزُ الطـــولُ للتركيـــبِ تطويلـــُه أتـــى عـــنِ الأريـــبِ

علـــى جـــوازه بـــلا موســـطا بـــلا بثانيـــه بـــلا قصـــر اقســـطا

لأنـــّهُ بـــهِ وقـــد طـــولنا بـــلا بـــأولٍ فمـــا كـــالمعنى [٨٧]

هـــل هـــو إلاّ عـــينَ مـــا قـــدْ مُنعـــا وهـــوَ التصـــادمُ وطولـــَه امنعـــا

بـــلا لتركيـــبٍ كمـــا الطـــولُ علـــى لزومـــُهُ بـــأولٍ فـــذا اجْعـــَلا[٨٨]

تســـــهيله مقصـــــراً موسطـــــا بـــه بـــلا فـــلا تـــُطوّلْ مفرِطـــا

ذكر في هذه الأبيات باقي الأوجه الستة في (به آلآن) على توسط (آمنتم) ، ثانيها : توسط همزته الأولى وقصر الثانية ، ووجه ذلك أن توسط الأولى على لزوم البدل وقصر الثانية على الاعتداد بالعارض ، ثالثها : توسطهما معا ، ووجه ذلك باللزوم في الأولى وعدم الاعتداد في الثانية بالعارض ، وكل ذلك واضح لا خفاء فيه ، ولا يجوز توسط الأولى ومد الثانية ؛ للزوم التركيب ، رابعها : مد الأولى وتوسط الثانية ، ووجه ذلك أن مد الأولى على تقديم الجواز وعدم الاعتداد فيها بالعارض [١٠ / ظ] وتوسط الثانية على عدم الاعتداد ، ولا يجوز في هذا الوجه قصر الثانية ولا مدها ؛ وذلك لما يلزم على الأول من التصادم ، إذ مد الأولى على الجواز وعدم الاعتداد وقصر الثانية على الاعتداد فيتصادمان ، قلت : وإن قُدرَ قصرُها بعدم الاعتداد لزم التركيب ، أي تركيب هذا القصر على توسط همزة (آمنتم) وعلى الثاني من التركيب ، وهو ظاهر ولا يصح تقدير المد في الأولى باللزوم ؛ لما يلزم عليه من التركيب ، خامسها وسادسها : تسهيل همزة الوصل وقصر الثانية عليه وتوسطها ؛ وذلك على الاعتداد وعدمه ، و(الكاف) في قوله فما كالمعنى زائدة كما زيدت في قول رؤبة[٨٩] :

لواحـــق الأقـــراب فيهـــا كـــالمققْ

أي فيها المقق أي الطول ، وفي نسخة فماذا المعنى، وهو واضح ، والإشارة في قوله : فذا اجعلا للفظ (آلآن) أو للأول من قوله بأول ، وقوله : مقصراً موسطا حالان من فاعل اجعلا

٨٦- في الأصل : كمال .

٨٧- في الغيث : فماذا المعنى .

٨٨- في الغيث : اجلا .

٨٩- ديوانه : ١٤٥ .

، أي اجعل تسهيل همزته الأولى حالة التسهيل، وفي كلامه من النفي ستة، ومن الضمائر ثلاثة ، وهي على وزان ما تقدم ، والحق أن توسط (آمنتم) يأتي عليه في (آلآن) ستة أوجه : قصر الأولى وعليه قصر وتوسطها وعليه قصر [١١/ و] وتوسط ومدها وعليه توسيط وتسهيل همزة الوصل وعليه قصر وتوسيط .

تكـــنْ مركبـــاً وإنْ طـــولتْ آمنتـــمُ [٩٠] فخمســـةٌ أثبتـــتْ[٩١]

قصـــرٌ بـــآلَ بـــالجوازِ وبـــهْ مـــعْ قصـــركَ الثـــاني بـــهِ فانتبـــهْ

ولا يجـــوزُ غيـــرهُ لأنـّـــهُ مصـــادمٌ لـــذاكَ فاتركنـــهْ

يعني أن مدنا همزة (آمنتم) كان لنا عليه في (آلآن) خمسة أوجه من غير زيادة :

أحدها : قصر الأولى والثانية ، ووجه ذلك أن قصر الأولى على الجواز والاعتداد فيها بالعارض، وقصر الثانية بالاعتداد بالعارض أيضا ، ولا يجوز على قصر الأولى الاعتداد في الثانية ، وقد قدرنا الاعتداد في الأولى فتصادما .

وفي كلامه ضميران ، وهو على وزان ما تقدم ، وقوله : تكن مركبا متعلق بآخر ما قبله من الأبيات .

طـــوِّلْ بـــأولٍ لزومـــاً فاقصـــرا بـــه بثانيـــهِ كمـــا الـــنصُ ســـرَى

تطويـــلُ أولٍ جـــوازا وبـــلا فللتصـــادمِ أبـــاهُ الفضـــلا

طـــولْ لزومـــاً أو جـــوازاً بـــلا مـــعْ طـولِ ثانيـهِ بـلا فـادرِ العـُلا

فلســتَ محـــذوراً بهـــذينِ تـــرى إنْ كنـتَ متقنـاً لمـا قـد عـبِّرا [٩٢]

فطـــولُ أولٍ بتوســـيطٍ مـنْـــعْ لأجـلِ تركيـبٍ اتركنْـهُ كـي تطَـعْ[٩٣]

توسيـــطُ أولٍ بتثليـــثٍ نبُـــذْ مخـــافةَ التركيـــبِ منهـــا فاســتعذْ

[١١ / ظ] أخبر – رحمه الله – أن **ثاني** الأوجه الخمسة في (آلآن) على مد (آمنتم) مد الأولى وقصر الثانية، ويقدر المد في هذا الوجه باللزوم ، وقصر الثانية بالاعتداد ، ولا يجوز أن يقدر مد الأولى بالجواز وعدم الاعتداد ؛ لأن قصر الثانية مقدر بالاعتداد ، فيلزم

٩٠- في الغيث : وانتم .

٩١- في الغيث : قد أثبت .

٩٢- في الأصل : عسرا .

٩٣- في الأصل : كن قطع .

التصادم .

ثالثها : مد الأولى ومد الثانية ، ويجوز حينئذ أن يقدر مد الأولى باللزوم أو الجواز وعدم الاعتداد ، ويقدر مد الثانية بعدم الاعتداد أيضا ، وليس في شيء من هذين التقديرين محذوف ؛ لموافقته للقواعد السابقة ، ومن الممنوع توسط الثانية على مد الأولى ، وكذا توسط الأولى ، وأجر الثلاثة عليه في الثانية ؛ لأن كل ذلك تركيب لا تجوز القراءة بشيء منه ؛ لأن مخالفته للقواعد ظاهرة، وفي كلامه من النفي ثلاثة مواضع وضمير، وكل ذلك على وزان ما تقدم .

فسهـــــــلاً مُقصِّـــــــراً مـــــــطوّلا بـــهِ بـــلا توسـيطهِ قـدْ حَضـُلا (٩٤)

أمر – رحمه الله تعالى – بتسهيل همزة وصل (آلآن) على مد (آمنتم) ، ولك في الثانية حينئذ وجهان : قصرها ، أي بالاعتداد بالعارض ومدها، أي بعدم الاعتداد ، ولا يجوز توسيط الهمزة الثانية ؛ لما يلزم عليه من التركيب ، وقد كملت الأوجه الصحيحة [١٢ / و] فيها على مد (آمنتم) خمسة كما ذكر من ذلك ثلاثة على وجه الإبدال ، واثنان على وجه تسهيل همزة الوصل الأول قصر الأولى والثانية . الثاني مد الأولى وقصر الثانية ، الثالث : مد الأولى والثانية ، الرابع والخامس : تسهيل همزة الوصل مع قصر الثانية ومدها ، وبهذه الأوجه كملت الأوجه فيها حال تركيبها ثلاثة عشر وجها ، إذ على القصر وجهان، والتوسط ستة ، والطويل خمسة بالنظر للوجه الذي تقدمت الإشارة إليه منا على قصر (آمنتم) ففيها أربعة عشر وجها صحيحة مقروء بها ، فلا يعول على زائد على ذلك مما علمت – والله أعلم – وهذا آخر ما يتعلق بالوجه الثالث من الوجوه الأربعة التي تقدم التنبيه عليها .

فـــإنْ تقـــفْ بهـــا فكـــوَ افعـــلا(٩٥) **كـــلٌ بـــأولٍ ثـــلاثٌ تُجتـــلى** (٩٦)

بـــــــآخر إلاّ إذا طـــــــولتَ (٩٧) **موســـطاً كاثنـــانِ إنْ وقفـــتَ** (٩٨)

يعني أن تقف على (آلآن) حال تركيبها مع (آمنتم) كان عدة الأوجه فيها ستة وعشرين وجها ، وإلى هذا العدد أشار بقوله : كو إذ الكاف بعشرين والواو بستة بطريق حساب الجُمَّل ، ووجه ثبوت هذا العدد وقفاً أن لهمزتها الأولى منها تسعة أوجه على قصر (آمنتم) وجهان :

٩٤-في الأصل : قد حظلا .

٩٥- في الغيث : فهكذا افعلا .

٩٦- في الأصل : تختلى .

٩٧- في الغيث : طولنا .

٩٨- في الغيث : وقفنا .

قصرها وتسهيل همزة الوصل ، [١٢ / ظ] وعلى توسطها أربعة : قصرها وتوسطها ومدها وتسهيل همزة الوصل ، وعلى مدها ثلاثة : قصرها ومدها وتسهيل همزة الوصل ، وإذا ضربت همزة التسعة في ثلاثة الوقف حصل سبعة وعشرون وجها ، وقد استثنى وجها واحدا فبقى العدد المذكور، وبيان ذلك أن مد همزة (آلآن) الأولى حال توسط (آمنتم) ليس عليه في همزتها الثانية إلا وجهان : وهما المد والتوسط ، ويمتنع عليه القصر، ووجه المنع أن المد في الأول بتقدير الجواز وعدم الاعتداد فيها بالعارض، فلزمنا أن نقدر الثانية بعدم الاعتداد أيضا ، وبهذا الاعتبار يجري عليها حكم البدل ، ويكون الوقف عليها كالوقف على باب (ويستهزون) .

ومن المقدر عنه في ذلك أن من نقل المد عن ورش لا يقف في مثل ذلك إلا بالمد ؛ لأنه إذا راعى السكون العارض لزم المد لأجل الساكن ، وإن راعى الحركة الأصلية لزمه المد أيضا ؛ لأنه طريقه ، ومن نقل المتوسط يجوز عنده الوقف بالتوسط والمد ؛ لأنه إن راعى السكون مده ، وإن راعى الحركة وسطه ؛ لأنه طريقه ، ومن نقل القصر يجوز عنده الوقف بالقصر والتوسط والمد ؛ لأنه إن راعى السكون مده [١٣ / و] ووسطه ، وإن راعى الحركة قصره ، إذا فهمت ذلك وكان في الآية بدلان، أحدهما : موقوف عليه علمت أن قصر الأول عليه في الثاني ثلاثة ، وتوسطه ومد ومده عليه مد فقط ، وبما تقرر اتضح لك منع القصر على الوجه المذكور، إذ هو من هذا القبيل ، فإن قلت : لأي شيء لم يمتنع القصر والتوسط على مد (آمنتم) كما منع القصر على التوسط ؟ قلت : لأن همزة (آلآن) الثانية ما يعارضنا فيها ما يوجب أن نقدر بعدم الاعتداد بالعارض ، بخلاف مسألة التوسط كما تقدم ، وبهذا الاعتبار ذهبتْ عنها البدلية ، والتحقت بالوقوف ، وهذا آخر ما يتعلق بالوجه الرابع من الوجوه الأربعة التي تقدم التنبيه عليها – والله أعلم – .

وكـــل مـــا ذكـــرته لـــلأزرق عـن ورشـهم فثـق بـه وحـقق [٩٩]

هنـــا [١٠٠] **تنـــاهى غايـــةُ البـــيَانِ والحمـــدُ** [١٠١] **للهِ علـــى الإحســـانِ**

ثـــمَّ الصَّـــلاةُ والسَّـــلامُ الأبـــدي علـــى الرّســـولِ المُصْـــطَفى[١٠٢]

٩٩- ساقط من الأصل .

١٠٠- في الأصل : وقد .

١٠١- في الأصل : فالحمد .

١٠٢- في الأصل : مصطفى .

وآلـــهِ وصـــحبهِ ومـــنْ قـــرَا مـــا قـــارئ القُـــرآنِ ختمـــاً كبَـــرَّا

يعني أنه قد تم الكلام على ما أراده بهذا التأليف ، ويظهر أنه أراد بقوله غاية إعداد التسمية ، أي أنه سمى هذا التأليف (غاية البيان) وحينئذ يناسب أن يسمى هذا الشرح باسم ، وقد سميته [١٣ / ظ] بمواهب الرحمن على غاية البيان ، ثم إنه حمد الله تعالى في مقابلة إحسانه إليه الذي من إفراده إقداره على هذا التأليف ، ثم جعل ختم هذا التأليف الصلاة والسلام على النبي – صلى الله عليه وسلم – كما جعلها في ابتدائه ؛ ليكون ما بين ذلك مشمولا بالقبول عند الله ، وليعم بركة الصلاة جميعه ، وليكون داخلا في ضمن (حديث من صلى عليّ في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب) [١٠٣] وأردف ذلك بالصلاة على آله وصحبه ، وكل من قرأ كتاب الله لنفي الكراهة في الاستقلال بالصلاة على غيره صلى الله عليه وسلم، ويدخل في ذلك المؤلف وغيره من القراء وأقت ذلك بمدة تكبير القارئ في ختم القرآن العظيم ، وذلك يستمر إلى أن يُرفعَ القرآنُ من المصاحف وصدور الحفظة ، وذلك في آخر الزمان ، فقد ورد أن القرآن يشكو إلى الله ، ويقول : يا رب صرتُ أ قرَأ ولا يُعْمَلُ بي ، فحينئذٍ يأمر الله سبحانه وتعالى جبريل – عليه السلام – أن يرفعه من المصاحف وصدور الحفظة ، وقد تم هذا الشرح بتوفيق الله سبحانه وتعالى وعونه في نهاية شهر شوال سنة ١٢٦٧ هـ .

وكان الفراغ من كتابة هذا الشرح يوم الأحد المبارك قبل العصر ثمانية وعشرون خلت من شهر شوال سنة ١٢٧٧ على يد كاتبه الفقير إلى مولاه القدير عبد الشافي الرملي ، غفر الله له ولوالديه وللمسلمين آمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . **ثبت المصادر والمراجع**

- **القرآن الكريم .**

١. **الأعلام** ، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي ، (ت١٩٧١م) ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ط ٤، ١٩٧٩م.
٢. **الإقناع في القراءات السبع** ، أبو جعفر أحمد بن علي المعروف بابن الباذش ، (ت٥٤٠هـ) تحقيق الدكتور: عبد الحميد قطامش، مطبعة دار الفكر، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣ م .
٣. **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون من أسامي الكتب والفنون**، البغدادي: إسماعيل باشا (ت١٣٣٩هـ) ، استانبول ، ١٩٤٥م .

١٠٣– معجم الطبراني الكبير : ١٩ / ١٨١ .

٤. **التبصرة في القراءات السبع** ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق الدكتور: محمد غوث الندوي، الدار السلفية، الهند، ط٢، ١٩٨٢م ,
٥. **التجريد لبغية المريد في القراءات السبع** ، أبو القاسم بن ابي بكر عبد الرحمن بن أبي سعيد بن الفحام الصقلي (ت٥١٦هـ)، تحقيق: مسعود أحمد سيد محمد الياس، المملكة العربية السعودية ، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨ م .
٦. **التحفة المرضيَّة في تحرير وجمع القراءات السبع من طريق الشاطبية** ، تحرير وجمع : الفقير محمد إبراهيم محمد سالم ، دار البيان العربي ، مصر (د ، ت) .
٧. **التذكرة في القراءات** ، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت٣٩٩هـ) تحقيق الدكتور: عبد الفتاح بحيرى إبراهيم ، القاهرة ، ط٢، ١٩٩١م.
٨. **تراجم المؤلفين التونسيين** ، محمد محفوظ ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
٩. **التيسير في القراءات السبع** ، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ) ، تحقيق: أوتو برتزل، مطبعة الدولة ، استانبول، ١٩٣٠م .
١٠. **الحجة في القراءات السبع** ، الحسن بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) تحقيق وشرح : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، ط ٤ ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م .
١١. **الخطط التوفيقية** ، علي مبارك ، بولاق، ط١، ١٣٠٦هـ .
١٢. **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، محمد أمين بن فضل الله المحبي (ت١١١١هـ) ، بيروت ، د . ت .
١٣. **ديوان أبي إسحاق الإلبيري** ، إبراهيم بن مسعود بن سعد التجيبي الإبيري (٤٦٠ هـ) تحقيق الدكتور : محمد رضوان الداية ، دار قتيبة ، دمشق ، ط٢ / ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .
١٤. **ديوان رؤبة بن العجاج** ، بعناية وتصحيح : وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة ، د . ت .
١٥. **ذيل طبقات الحفاظ** ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د . ت)
١٦. **شجرة النور الزكية في طبقات علماء المالكية** ، محمد بن خلوف ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٤٩ هـ
١٧. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد ، المكتب التجاري ، بيروت (د ، ت)
١٨. **شرح طيبة النشر**، شهاب الدين أحمد بن محمد ابن الجزري (٨٣٥هـ) ، تعليق: أنس مهرة ، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م .
١٩. **شرح الهداية** ، أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي (٤٤٠هـ) ، تحقيق : حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤١٥هـ .
٢٠. **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢ هـ) مكتبة الحياة ، بيروت . (د ، ت) .
٢١. **طيبة النشر في القراءات العشر** ، محمد بن محمد بن علي بن يوسف المعروف بابن الجزري (٨٣٣هـ) ، مراجعة: محمد تميم الزعبي ، مكتبة دار الهدى ، المدينة المنورة ، ١٩٩٤م .
٢٢. **العنوان في القراءات السبع** ، أبو طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري (ت٤٥٥هـ) ، تحقيق الدكتور: سهير غازي زاهد ، والدكتور خليل العطية ، بيروت ، د . ت .

٢٣. **غاية النهاية في طبقات القراء** ، أبو الخير محمد بن محمد الجزري (٨٣٣ هـ) تحقيق : ج – برجستراسر (١٣٥٢ هـ) مطبعة الخانجي ، مصر ، ط ١ ، ١٩٣٢ م .
٢٤. **غيث النفع في القراءات السبع** ، أبو الحسن علي بن سالم بن محمد النوري الصفاقسي (١١١٨ هـ) تحقيق : سالم بن عزم الله بن محمد الزهراني ، أطروحة دكتوراه ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٦ م .
٢٥. **القراء والقراءات بالمغرب** ، سعيد إعراب ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٠ م .
٢٦. **الكافي في القراءات السبع** ، أبو عبد الله محمد بن شريح الرعيني (ت٤٧٦هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٩٣٥م .
٢٧. **الكتاب** ، سيبويه أبو عمر عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٢ م .
٢٨. **الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة** ، نجم الدين الغربي ، المطبعة الأمريكية ، ط١ / ١٩٤٥ م .
٢٩. **لسان العرب** ، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري(ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م .
٣٠. **المتولي وجهوده في القراءات** : إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤١٩ هـ .
٣١. **معاني القرآن** ، أبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) تحقيق : الأستاذ محمد علي النجار، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م .
٣٢. **معجم البلدان**، أبو عبد الله ياقوت الحموي الملقب بشهاب الدين (ت٦٢٦هـ)، بيروت .
٣٣. **معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢ م** ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ط١ ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٢ م .
٣٤. **معجم الطبراني الكبير** ، سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق : حمدي عبد المجيد ، مكتبة ابن تيمية ، (د . ت)
٣٥. **معجم المؤلفين** ، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ، بغداد.
٣٦. **المقتضب** ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب بيروت (د ، ت) .
٣٧. **النشر في القراءات العشر** ، أبو الخير محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣ هـ) ، مراجعة : علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ٣ ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م .
٣٨. **نهاية القول المفيد في علم التجويد** ، محمد مكي نصر ، المكتبة العلمية ، لاهور ، ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م
٣٩. **اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب أهل المدينة** ، محمد بشير ظافر الأزهري ، مطبعة الملاحي ، مصر ، ١٣٢٠هـ .

Abstract

This research as a revivle of Arab Traditions , investingates a book entitled (the gifts of meray to the needs of eloquence) . by Mohammad Al-Mutawali . It tackles specifically

the meaning of ''aalan'' (instant time) in yunis sura : The book consists of tow items . The first involves Al-Ifrani Method while the second involves its explanation by Al-Mutawali. Both commentators mentioned that this word has ambiguity which is irrecognizable to the preceders and followers. This research is invaluable for it shows the ways of reading this word '' aa'lan'' by all interpreters both permissible and unpermissable readings . In principlg , the research investigates the auto biography of both commentators . The next section studies how to disambiguate the text and to explore its vaguess in order to facilitate this task to other scholars